

Distr.: General
30 January 2002
Arabic
Original: French

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومي، أتشرف بإطلاع مجلس الأمن على آخر التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويؤسف حكومي أن تبلغكم بأن حركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية قررا في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ إنشاء "قوة مختلطة كونغولية" يكون مقرها في مدينة كاليمي، كما قررا النشر الفوري لكتيبة مشتركة قوامها حوالي ٨٠٠ فرد.

وتشجب حكومي هذا الانتهاك الصارخ للقرار ١٣٧٦ (٢٠٠١) المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، ولا سيما للفقرة ١١ منه التي لاحظ فيها المجلس بقلق البلاغ المشترك الذي أصدره يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ الأمين العام لحركة تحرير الكونغو والأمين العام للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بشأن نشر قوات مشتركة خاصة في كيندو، وشدد فيها على ضرورة هئية الظروف المناسبة لكي يُتاح للبعثة الوفاء بدورها في كيندو ولكي يُكفل للمناقشات المتعلقة بترع سلاح الجماعات المسلحة المعنية وتسريحها بشكل طوعي أن تجري في بيئة محايدة.

وتؤكد حكومي أن ضرورة قيام البلدان المعتدية وأذناهما الكونغوليين بتهيئة بيئة محايدة لا تنطبق على مدينة كيندو فحسب، بل هم أيضا جميع المدن الكونغولية، بما فيها كاليمي، حيث يمكن الاضطلاع بعمليات نزع السلاح، والتسريح والإعادة إلى الوطن، وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، وحيث يمكن أيضا نشر بعثة الأمم المتحدة في الكونغو.

واختيار مدينة كاليمي ليس وليد الصدفة، بل يكشف عن المدى الذي بلغه انتشار الجيش الوطني الرواندي الذي تتوجه قواته صوب الجنوب، باتجاه مواقع منها على الخصوص موبا وموليرو، على طول بحيرة تنجانيقا، ومواقع أخرى في شمال محافظة كاتانغا.

ومن ناحية أخرى، وبخصوص الامتثال للقرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ الذي طالب فيه المجلس بجعل مدينة كيسانغاني وضواحيها منطقة خالية من السلاح على وجه السرعة ودون قيد أو شرط، تشير حكومتي إلى تجدد المعارك في هذا القطاع، مما أدى إلى سيطرة قوات حركة تحرير الكونغو على مدينة بافواسيندي.

وأخيراً، توجه حكومتي انتباه المجلس إلى أجواء الرعب وانعدام الأمن التي خلقها الجيش النظامي الأوغندي (قوة الدفاع الشعبية الأوغندية) في شمال المحافظة الشرقية. وبالفعل، أصبح ما لا يقل عن ٦٠ شخصا في عداد المفقودين منذ يوم الاثنين، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، بعد أن وقعت قافلة من ٧ مركبات في كمين بينما كانت تسير قرب بونيا.

وبناء على ما تقدم، تطلب حكومتي إلى مجلس الأمن، وهو الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين، اتخاذ جميع الإجراءات التي يراها مناسبة وفقاً للمسؤوليات والواجبات التي ينيطها به ميثاق الأمم المتحدة، من أجل وضع حد لأعمال ونوايا البلدان المعتدية وأذناها، الرامية إلى تعطيل كامل عملية السلام التي ابتدأت في لوساكا. وترجو حكومتي منكم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أتوكي إيكيا

السفير

الممثل الدائم